

المعيار الشرعي رقم (١٢)

الشركة (المشاركة) والشركات الخديئة

المحتوى

رقم الصفحة	المحتوى
193	التقديم
194	نص المعيار
194	نطاق المعيار - 1
194	تعريف شركة العقد وأقسامها وأنواعها - 2
195	القسم الأول: الشركات المؤصلة فقها - 3
195	الأحكام العامة للشركة، وبخاصة العنوان 1/3
200	شركة الوجوه (الذمم) 2/3
200	شركة الأعمال (الصناعات أو الأبدان أو التقبل) 3/3
201	القسم الثاني: الشركات الحديثة - 4
201	شركة المساهمة 1/4
203	شركة التضامن 2/4
204	شركة التوصية البسيطة 3/4
204	شركة التوصية بالأسماء 4/4
205	شركة المحاصة 5/4
206	المشاركة المتناقصة - 5
207	تاريخ إصدار المعيار - 6
208	اعتراض المعيار
	الملاحق
209	(أ) نبذة تاريخية عن اعداد المعيار
211	(ب) مستند الأحكام الشرعية
218	(ج) التعريفات

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه

التقديم

يهدف هذا المعيار إلى بيان الأسس والأحكام الشرعية العامة لشركة العقد (ما يعرف حديثاً بالمشاركة) وبيان أحكام كل من شركة العنان وشركة الوجه وشركة الأعمال والمشاركة المتناقصة والشركات الحديثة من حيث التعريف بها وبيان أحكامها الشرعية الخاصة بها، مع بيان الضوابط الشرعية التي يجب مراعاتها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسة/^(١) المؤسسات).

والله الموفق.

(١) استخدمت كلمة (المؤسسة أو المؤسسات) اختصاراً عن المؤسسات المالية الإسلامية، ومنها المصادر الإسلامية.

نص المعيار

-1 نطاق المعيار

يتناول هذا المعيار الشركات المعروفة في كتب الفقه بأنواعها القائمة على أساس شركة العقد، عدا ما استثنى منها لاحقاً، كما يطبق على الشركات الحديثة بأنواعها، بما فيها المشاركة المتناقصة.
ولا يتناول صكوك المشاركة لأنها ضمن معيار صكوك الاستثمار، ولا شركة الملك (حالة الشيوع في الملكية)، ولا الأحكام الخاصة بشركة المقاوضة؛ لأن تطبيقها نادر، فيرجع فيها عند الحاجة إلى كتب الفقه، ولا المضاربة؛ لأن لها معياراً خاصاً بها، كما لا يتناول المزارعة والمساقاة والمغارسة. ولا يتناول – بالنسبة للشركات الحديثة – النظم والإجراءات الخاصة بها.

-2 تعريف شركة العقد وأقسامها وأنواعها

-1/2 تعريف شركة العقد

اتفاق اثنين أو أكثر على خلط ماليهما أو عمليهما أو التزاميهما في الذمة، بقصد الاستریاح.

-2/2 أقسام شركة العقد

تنقسم شركة العقد إلى قسمين:

القسم الأول: الشركات المؤصلة فقهياً.

القسم الثاني: الشركات الحديثة.

2/1 الشركات المعروفة في كتب الفقه، وتضم الأنواع الآتية:

(أ) شركة العنان

(ب) شركة الوجوه (الذمم)

(ج) شركة الأعمال (الصناعات، أو الأبدان، أو التقبل)

2/2 الشركات الحديثة، وأبرز أنواعها ما يأتي:

(أ) شركة المساهمة

(ب) شركة التضامن

(ج) شركة التوصية البسيطة

(د) شركة التوصية بالأوراق المالية

- (هـ) شركة المحاصة
(وـ) المشاركة المتناقصة (المبتدعة من شركة العنان)

- 3

القسم الأول: الشركات المؤصلة فقها

١- الأحكام العامة للشركة، وبخاصة العنان

شركة العنان هي أن يشترك اثنان أو أكثر بمال معلوم من كل شريك بحيث يحق لكل منها التصرف في مال الشركة، والربح بينهما بحسب الاتفاق والخسارة بقدر الحصص في رأس المال.

١/١- اتفاق الشركة

١/١/١ تتعقد الشركة باتفاق أطرافها بإيجاب من كل واحد منهم وقبول من باقي الشركاء. وينبغي كتابة عقد الشركة وتسجيله رسميًّا إذا اتضى الأمر ذلك، مع تحديد غرض الشركة في العقد أو في النظام الأساسي للشركة.

١/١/٢ يجوز للمؤسسة إشراك غير المسلمين، أو البنوك التقليدية معها في عمليات مقبولة شرعاً، إلا إذا ثبت أن المال المقدم - نقداً كان أو سلعة - حرام، مع اتخاذ الضمانات الالزامية للاللتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في تطبيق العمليات، ويأن تتم إدارتها من المؤسسة، أو من جهة أخرى ملتزمة بالشريعة.

١/١/٣ يجوز إشراك بنوك تقليدية مع المؤسسات في التمويل المصرفي المجمع الملزם في عملياته بالأحكام الشرعية، شريطة قيام المؤسسة بإدارة العمليات، وخضوعها للرقابة الشرعية.

١/١/٤ يجوز للشركاء، في أي وقت الاتفاق على تعديل شروط عقد الشركة، وتغيير نسب الربح مع مراعاة أن الخسارة بقدر الحصص في الشركة.

٢- رأس مال الشركة

٢/١/١ الأصل أن يكون رأس مال الشركة موجودات نقدية يمكن بها تحديد مقدار رأس المال لتقرير نتيجة المشاركة من ربح أو خسارة. ومع ذلك يجوز - باتفاق الشركاء - الإسهام بموجودات غير نقدية (عروض) بعد تقويمها بالقدر لمعرفة مقدار حصة الشريك.

2/1/3 في حالة اختلاف العملات التي قدمت بها حصص الشركاء في رأس مال الشركة يجب تقويمها بالعملة المحددة في الشركة بسعر الصرف السائد يوم الأداء، وذلك لتحديد حصص الشركاء والتزاماتهم.

3/1/3 يجب تحديد حصص الشركاء في رأس المال الشركة، سواء تم تقديمها جملة واحدة أم بالتلريج (زيادة رأس المال).

4/1/3 لا يجوز أن تكون الديون وحدها حصة في رأس مال الشركة إلا في الحالات التي تكون فيها الديون تابعة لغيرها مما يصح جعله رأس مال للشركة مثل تقديم مصنوع رأس مال للشركة بهاته وما عليه.

5/1/3 المبالغ المودعة في الحسابات الجارية - مع أنها في التكيف الشرعي قروض إلى المؤسسات - يجوز جعلها رأس مال للشركة مع المؤسسة نفسها أو غيرها.

3/1/3 إدارة الشركة

1/3/1/3 الأصل أن لكل شريك حق التصرف بالشراء والبيع بالثمن الحال أو الموجل والقبض والدفع والإيداع والرهن والارتهان والمطالبة بالدين والإقرار به والمرافعة والمقاضاة والإقالة والرد بالغيب والاستجار والحواله والاستئراض وكل ما هو من مصلحة التجارة والتعارف عليه. وليس للشريك التصرف بما لا تعود منفعته على الشركة أو بما فيه ضرر مثل الهبة أو الإقراض إلا بإذن الشركاء، أو بالمالية البسيرة وللمدد القصيرة حسب العرف.

2/3/1/3 يجوز اتفاق الشركاء على حصر إدارة الشركة ببعضهم - واحداً أو أكثر - وعلى بقية الشركاء الالتزام بما ألزموا به أنفسهم من الامتناع عن التصرف.

3/3/1/3 يجوز تعيين مدير من غير الشركاء بأجر محدد يحتسب من مصروفات الشركة. ويجوز تخصيص نسبة من أرباح الشركة بالإضافة للأجر المحدد حافزاً له. أما إذا حدد مقابل الإدارة بنسبة من الأرباح فالمدير مضارب بحصة من الربح إن وجد، ولا يستحق حينئذ أجراً نظير الإدارة.

4/3/1/3 لا يجوز تخصيص أجراً محدد في عقد الشركة لمن يستعان به من الشركاء في الإدارة أو في مهارات أخرى مثل المحاسبة، ولكن يجوز زيادة نصيبه من الأرباح على حصته في الشركة.

5 / 1 / 3 يجوز تكليف أحد الشركاء بالمهام المذكورة في البند (3 / 1 / 3) بعقد منفصل عن عقد الشركة بحيث يمكن عزله دون أن يترتب على ذلك تعديل عقد الشركة أو فسخه، وحيثذا يجوز تخصيص أجر محدده.

3 / 1 / 4 - الضمانات في الشركة

1 / 4 / 1 / 3 يد الشركاء على مال الشركة يدأمانة فلا ضمان على الشريك إلا بالتعدي أو التقصير. ولا يجوز أن يشترط ضمان أي شريك لرأس مال شريك آخر.

2 / 4 / 1 / 3 يجوز أن يشترط أحد الطرفين في الشركة على الطرف الآخر تقديم كفيل أو رهن لضمان التعدي أو التقصير أو خالفة قيود الشركة.

3 / 4 / 1 / 3 يجوز التعهد من طرف ثالث منفصل في شخصيته وذمته المالية عن أطراف الشركة بتحمل الخسارة، شريطة أن يكون التعهد التزاماً مستقلاً عن عقد المشاركة، ومن دون مقابل وشريطة ألا يكون الطرف الثالث (المتعهد بالضمان) جهة مالكة أو ملوكية بما زاد عن النصف للجهة المتعهد لها، وعليه لا يحق للشريك المستفيد من التعهد الدفع ببطلان الشركة أو الامتناع عن الوفاء بالتزامه بسبب عدم قيام المتعبد بالوفاء بما تبرع به بحجة أن هذا الالتزام كان محل اعتبار في عقد الشركة.

3 / 1 / 5 - نتائج الشركة (الأرباح أو الخسائر)

1 / 5 / 1 / 3 يجب النص في عقد الشركة على كيفية توزيع الأرباح بين أطراف الشركة، وأن يكون التحديد بنسب شائعة في الأرباح، وليس بمبلغ مقطوع أو بنسبة من رأس المال. وانظر البند (9 / 1 / 3).

2 / 5 / 1 / 3 لا يجوز تأجيل تحديد نسب الأرباح لأطراف الشركة إلى ما بعد حصول الربح، بل يجب تحديدها عند إبرام الشركة. ولا مانع من الاتفاق عند التوزيع على تعديل نسب الأرباح أو تنازل أحد الأطراف عن جزء منها لطرف آخر.

3 / 5 / 1 / 3 الأصل أن تكون نسبة الربح متوافقة مع نسبة الحصة في رأس المال ولأطراف الشركة الاتفاق على نسبة مختلفة عنها، على ألا تكون النسبة الزائدة عن الحصة لمن اشترط عدم العمل. أما من لم يشترط عدم العمل فله اشتراط الزيادة ولو لم يعمل.

- 4 / 5 / 1 / 3 يجب أن تتفق نسبة الخسارة مع نسبة المساهمة في رأس المال ولا يجوز الاتفاق على تحمل أحد الأطراف لها أو تحميمها بحسب مختلفة عن حصة الملكية، ولا مانع عند حصول الخسارة من قيام أحد الأطراف بتحملها دون اشتراط سابق.
- 5 / 5 / 1 / 3 يجوز الاتفاق على أي طريقة لتوزيع الربح ثابتة أو متغيرة لفترات زمنية: بنسبة كذا للأولى وكذا للثانية تبعاً لاختلاف الفترة أو بحسب كمية الأرباح المحققة، شريطة لا يؤدي إلى احتمال قطع اشتراك أحد الأطراف في الربح.
- 6 / 5 / 1 / 3 لا يجوز توزيع الربح بين أطراف الشركة بشكل نهائي إلا بعد حسم المصاريف والنفقات والرسوم والضرائب والتمكن من استرداد رأس المال.
- 7 / 5 / 1 / 3 لا يجوز أن تشتمل شروط الشركة أو أسس توزيع أرباحها على أي نص أو شرط يؤدي إلى احتمال قطع الاشتراك في الربح، فإن وقع كان العقد باطلأ.
- 8 / 5 / 1 / 3 لا يجوز أن يتشرط لأحد الشركاء مبلغ محدد من الربح أو نسبة من رأس المال.
- 9 / 5 / 1 / 3 مع مراعاة ما جاء في البند (3 / 1 / 5 / 3) يجوز الاتفاق على أنه إذا زادت الأرباح عن نسبة معينة فإن أحد أطراف الشركة يختص بالربح الزائد عن تلك النسبة. فإن كانت الأرباح بتلك النسبة أو دونها فتوزيع الأرباح على ما اتفقا عليه.
- 10 / 5 / 1 / 3 يوزع الربح بشكل نهائي بناء على أساس الشمن الذي تم بيع الموجودات به، وهو ما يعرف بالتضييف الحقيقى، ويجوز أن يوزع الربح على أساس التضييف الحكيم وهو التقويم للموجودات بالقيمة العادلة. وتقتاسى الديم الدينية بالقيمة النقدية المتوقع تحصيلها، أي بعد حسم نسبة الديون المشكوك في تحصيلها. ولا يوجد في قياس الديم الدينية القيمة الزمنية للدين (سعر الفائدة)، ولا مبدأ الحسم على أساس القيمة الحالية (أى ما يقابل تخفيض مبلغ الدين لتعجيل سداده).
- 11 / 5 / 1 / 3 لا يجوز توزيع الأرباح بشكل نهائي على أساس الربح المتوقع، بل على أساس الربح المتحقق حسب التضييف الحقيقى أو الحكيم.

12 / 1 / 3 يجوز توزيع مبالغ تحت الحساب، قبل التنصيب الحقيقي أو الحكمي، على أن تتم التسوية لاحقاً مع الالتزام برد الزيادة عن المقدار المستحق فعلاً بعد التنصيب الحقيقي أو الحكمي.

13 / 1 / 3 إذا كانت الشركة عليها موجودات مقتناة للتأجير (مستغلات) تحقق غلة، أو خدمات تتحقق إيراداً، فإن ما يوزع من عائدها الدوري على الشركاء يعد مبلغاً تحت الحساب ويكون خاصاً للتسوية النهائية.

14 / 1 / 3 يجوز النص بالاستناد إلى نظام الشركة أو إلى قرار من الشركاء على الاحتفاظ بأرباح الشركة دون توزيع، أو حسم نسبة معينة من الأرباح بشكل دوري تقوية ملاعة الشركة، أو لتكوين احتياطي خاص لمواجهة خاطر خسارة رأس المال، أو للمحافظة على معدل توزيع الأرباح.

15 / 1 / 3 يجوز الاتفاق على تخصيص نسبة من الربح لغير الشركاء على أساس التبرع.

٦- انتهاء الشركة

1 / 6 / 3 يحق لأي من الشركاء الفسخ (الانسحاب من الشركة) بعلم بقية الشركاء وإعطاؤه نصيبه من الشركة ولا يستلزم ذلك فسخ الشركة فيما بين الباقيين، كما يجوز أن يتهدد الشركاء تعهداً ملزماً لهم ببقاء الشركة مدة معينة، ويجوز في هذه الحالة الاتفاق على إنهائها قبل انتهاء مدتها. وفي جميع الأحوال لا أثر للفسخ على التصرفات القائمة قبله، حيث يستمر أثرها وينطبق هذا على الشركات غير المساهمة.

2 / 6 / 3 يجوز أن يصدر أحد أطراف الشركة وعداً ملزماً بشراء موجودات الشركة خلال مدتها أو عند التصفية بالقيمة السوقية أو بما يتفق عليه عند الشراء، ولا يجوز الوعود بالشراء بالقيمة الاسمية.

3 / 6 / 3 تنتهي الشركة بانتهاء مدتھا، أو قبل ذلك باتفاق الشركاء، أو بالتنصيب الحقيقي للموجودات في حال المشاركة بصفقة معينة، كما تنتهي الشركة بالتنصيب الحكمي، ويعتبر كما لو أن الشركة القائمة قد انتهت وبدئ شركة جديدة، حيث إن الموجودات التي لم يتم بيعها بالتنصيب الحقيقي، وتم تقويمها بالتنصيب الحكمي، تكون قيمتها هي رأس مال الشركة الجديدة. وإذا كانت التصفية بانتهاء المدة فإنه يتم بيع بقية الموجودات بالسعر المتاح في السوق وتستخدم حصيلة تصفية الشركة على النحو الآتي:

(أ) دفع تكاليف التصفية.

(ب) أداء الالتزامات المالية من إجمالي موجودات الشركة.

(ج) تقسيم باقي الموجودات بين الشركاء بنسبة حصة كل منهم في

رأس المال، وإذا لم تكف الموجودات لاسترداد رأس المال فإنها

تقسم بينهم بالنسبة والتناسب (قسمة غرماء).

2/3 شركة الوجوه (النعم)

1/3 شركة الوجوه (النعم): هي اتفاق طرفين أو أكثر على الاشتراك في شراء موجودات بالأجل

والالتزام بضمان أداء ثمنها بحسب النسب التي يتم تحديدها بين الشركاء، مع تحديد نسب

الأرباح بصورة متفقة مع النسب المحددة لضمان الأداء أو مختلفة عنها.

2/3 ليس لشركة الوجوه رأس مال نقدي؛ لأن محل المشاركة فيها هو الالتزام في الدمة، أي

الضمان المبني غالباً على الواجهة (السمعة المتميزة)، وهو ضمان الشركاء أداء الديون الناشئة

عن الشراء بالأجل بصفتها ذمياً على الشركاء. ويجب الاتفاق على النسبة التي يتحملها كل

شريك من ضمان أداء الديون.

3/3 يتم توزيع الربح بحسب الاتفاق، أما الخسارة فيتم تحملها بحسب النسب التي التزم كل

شريك بضمانها من ثمن الموجودات المشتراء بالأجل. ولا يجوز اشتراط مبلغ مقطوع من

الربح لأحد الطرفين.

3/3 شركة الأعمال (الصناعات أو الأبدان أو التقبيل)

1/3 شركة الأعمال هي اتفاق طرفين أو أكثر على تقبل الأعمال البدنية أو الفكرية

والقيام بالصنع أو تقديم الخدمة أو الخبرة مع تحديد نسب الأرباح بينهم بحسب

الاتفاق.

2/3 ليس لشركة الأعمال رأس مال نقدي؛ لأن محل المشاركة فيها هو العمل أو تقبله،

ولا مانع من تفاوت ما يؤديه أطرافها من أعمال بأنفسهم أو بمن ينوبون عنهما، أو

تقسيم الأعمال المختلفة بينهم بما يحقق التكامل لإنجاز ما تقبلوه.

3/3 يتم توزيع الربح بين الأطراف بحسب الاتفاق على ألا يشترط لأحدهم مبلغ

مقطوع منه.

4/3 إذا اقتضت شركة الأعمال توافق موجودات ثابتة (مثل المعدات، أو الأدوات)

فيجوز أن يقدم كل طرف ما يحتاج إليه مع بقاء ما يقدمه ملوكاً له، أو شراء ذلك

من أموال الشركاء على أساس شركة الملك، كما يجوز تقديم الموجودات الثابتة من أحد أطراف الشركة بأجرة تسجيل مصروفات على الشركة.

-4 **القسم الثاني: الشركات الحديثة**

1/4 - **شركة المساهمة**

1/1/4 - **تعريف شركة المساهمة**

1/1/1/4 1 شركة المساهمة هي الشركة التي يكون رأس مالها مقسماً إلى أسهم متساوية قابلة للتداول، ولا يكون كل شريك فيها مستوراً إلا بمقدار حصته في رأس المال، وهي من شركات الأموال، ولها أحكام شركة العنان إلا ما يتعلق بتحديد مسؤولية الشركاء وامتناع الفسخ من أحد الشركاء. (انظر البندين 1/2/1 و 1/4/2).

1/1/1/4 2 شركة المساهمة تثبت لها الشخصية الاعتبارية من خلال الإشهار القانوني لها بحيث يتضمن التغيير بمن يتعامل معها، ويترتب على ذلك استقلال ذمتها المالية عن ذمم الشركاء المساهمين (أصحاب حقوق الملكية)، وثبوت الأهلية لها بالحدود التي تتطلبها الحاجة المنظمة قانوناً - بصرف النظر عن أهلية الشركاء - ويكون لها حق التقاضي من خلال من يمثلها، وتكون العبرة في الاختصاص القضائي بموطن تسجيل الشركة.

2/1/4 **الأحكام الشرعية لشركة المساهمة**

2/1/1/4 1 عقد شركة المساهمة لازم طيلة المدة المحددة لها بالتعهد في نظامها بعدم حل الشركة إلا بموافقة غالبية الشركاء، وعليه لا يملك أحد الشركاء حل الشركة (الفسخ) بالنسبة لحصته، ولكن يحق له بيع أسهمه أو التنازل عنها لغيره.

2/1/2/4 2 يجوز إضافة نسبة معينة مع قيمة السهم عند الكتاب، لتغطية مصروفات الإصدار ما دامت تلك النسبة مقدرة تقديرأً مناسباً.

2/1/3/4 3 يجوز إصدار أسهم جديدة لزيادة رأس مال الشركة إذا أصدرت بالقيمة العادلة للأسهم القديمة، حسب تقويم الخبراء لموجودات الشركة، أي بعلاوة إصدار أو حسم إصدار، أو بالقيمة السوقية.

٤/٢/٤ يجوز ضمان الإصدار إذا كان بدون مقابل لقاء الضمان، وهو الاتفاق عند تأسيس الشركة مع من يتلزم بشراء جميع الإصدار من الأسهم أو جزء من ذلك الإصدار وهو تعهد من الملتم بالاكتتاب بالقيمة الاسمية في كل ما تبقى عالم يكتب فيه غيره، ويجوز الحصول على مقابل عن العمل غير الضمان مثل إعداد الدراسات أو تسويق الأسهم.

٤/٢/٥ يجوز تقسيط قيمة السهم عند الاكتتاب بأداء قسط وتأجيل سداد بقية الأقساط، فيعتبر المكتتب مشتركاً بها عجل دفعه، وملتماً بزيادة رأس ماله في الشركة، شريطة أن يكون التقسيط شاملًا جميع الأسهم، وأن تبقى مسؤولية الشركة بقيمة الأسهم المكتتب بها.

٤/٢/٦ لا يجوز شراء الأسهم بقرض ربوى من السمسار أو غيره لقاء رهن السهم.

٤/٢/٧ لا يجوز بيع أسهم لا يملكها البائع، ولا أثر لتلقي وعد من السمسار يأقرضه إليها في موعد التسليم. ولا سيما إذا اشترط السمسار قبض الثمن ليتسع بذلك للحصول على مقابل الأراضي.

٤/٢/٨ يجوز للجهات الرسمية المختصة تنظيم تداول بعض الأسهم بالألا يتم إلا بواسطة سمسارة مخصوصين ومرخصين بذلك العمل، لتحقيق مصالح مشروعة.

٤/٢/٩ يجوز تحديد مسؤولية الشركة برأس مالها إذا تم إشهار ذلك بحيث يكون معلوماً للمتعاملين مع الشركة فيتفي التغريم بهم.

٤/٢/١٠ يجوز بيع الأسهم مع مراعاة ما يقتضي به نظام الشركة مما لا يخالف أحكام الشريعة، مثل أولوية المساهمين في الشراء.

٤/٢/١١ يجوز رهن الأسهم، وهذا إذا لم يمنع نظام الشركة من رهن أصحاب حقوق الملكية لحصتهم المشاعة في الشركة.

٤/٢/١٢ يجوز أن يكون السهم للأمرين.

٤/٢/١٣ يجوز أن يكون السهم لحامله، ويتم بتسليم سند الحق المثل للحصة وتسلم الثمن أو سنته، ويكون المساهم المالك للحصة الشائعة المثلة في السهم هو حامل شهادة السهم في كل حين.

١٤/٢/١/٤ لا يجوز إصدار أسهم ممتازة لها خصائص مالية تؤدي إلى إعطائها الأولوية عند التصفية أو عند توزيع الأرباح. ويجوز إعطاء بعض الأسهم خصائص تتعلق بالأمور الإجرائية أو الإدارية، بالإضافة إلى حقوق الأسهم العادية مثل حق التصويت.

١٥/٢/١/٤ لا يجوز إصدار أسهم التمتع، وهي التي تطفأ تدريجياً من خلال توزيع الأرباح، ويؤدي ذلك إلى استردادها من المساهم قبل انتهاء الشركة.

شركة التضامن ٢/٤

تعريف شركة التضامن ١/٢/٤

١/١/٢/٤ شركة التضامن هي من شركات الأشخاص؛ ولابد من إشهارها بعنوان مخصوص.

٢/١/٢/٤ شركة التضامن شخصية اعتبارية، وذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء..
ومع هذا فإن الشركاء مستولون عن التزامات الشركة بصفة شخصية في أموالهم الخاصة إذا لم تف أموال الشركة بها.

٣/١/٢/٤ على الشركاء في شركة التضامن تنظيم دفاتر تجارية لأعمالهم الأخرى خارج الشركة، بالإضافة لدفاتر الشركة.

الأحكام الشرعية لشركة التضامن ٢/٢/٤

١/٢/٢/٤ يحق لمن له التزامات على شركة التضامن مطالبة أي من الشركاء بها كلها أو بجزء منها حسب رغبته. ولا يتقييد حقه في المطالبة بوجوب مطالبة الشركة أولاً.

٢/٢/٢/٤ عقد شركة التضامن غير لازم، ويحق للشريك الانسحاب منها بالشروط الآتية:

(أ) عدم اتفاق الشركاء على تحديد مدة الشركة، وإلا فعليهم الالتزام بها.

(ب) إعلام الشريك بقية الشركاء برغبته في الانسحاب.

(ج) الآيات تتبع على ذلك ضرر بقية الشركاء.

٣/٢/٢/٤ لا يحق للشريك التخارج مع الغير إلا باتفاق جميع الشركاء.

3 / 4 شركة التوصية البسيطة

1 / 3 / 4 تعريف شركة التوصية البسيطة

1 / 1 / 3 / 4 شركة التوصية البسيطة هي من شركات الأشخاص؛ لأن شخص الشرك المتضامن ملحوظ فيها من حيث ثقة الشرك الموصي به، ولأن هناك اختلافاً في كيفية تحديد ملكية الشركاء فيها حيث تقدر بالحصص - وهي متفاوتة - وليس بالأسهم الموحدة في المقدار.

2 / 1 / 3 / 4 شركة التوصية البسيطة تضم شركاء متضامنين مستولين عن التزامات الشركة في أموالهم الشخصية وعلى وجه التضامن، وشركاء موصين تتحصر مسؤولية كل منهم في حدود الحصة التي يملكها ولا تتعدي مسؤوليته إلى أملاكه الخاصة. ويجوز تحديد مسؤولية بعض المساهمين بدون مقابل عن ذلك التحديد لمسؤوليتهم فيكون في الشركة شركاء متضامنون وشركاء محدودو المسؤولية (انظر البند 9 / 2 / 1 / 4).

3 / 1 / 3 / 4 لا يجوز للشركاء الموصين التدخل في أعمال الشركة، ولا يسوغ قانوناً ذكر أسمائهم عند إشهارها غالباً، بل يكتفى بذكر المبالغ المحصلة من الشركاء الموصين.

4 / 1 / 3 / 4 إدارة شركة التوصية البسيطة يعهد بها إلى أحد الشركاء المتضامنين أو إلى مدير من غير الشركاء. ولا يحق للشركاء الموصين إدارة الشركة.

2 / 3 / 4 الأحكام الشرعية لشركة التوصية البسيطة

1 / 2 / 3 / 4 توزع الأرباح بحسب الحصص، أو بحسب الاتفاق. أما الخسائر فيتحملها الشركاء المتضامنون بغض النظر عن حصصهم في رأس مال الشركة. أما الشركاء الموصون فلا يتحملون منها إلا بمقدار نسب حصصهم في رأس مال الشركة.

2 / 2 / 3 / 4 لا يجوز اشتراط أرباح بنسبة من رأس المال أو بمبلغ مقطوع للشرك الموصي (وانظر البند 3 / 1 / 5 / 8).

4 / 4 شركة التوصية بالأسهم

1 / 4 / 4 تعريف شركة التوصية بالأسهم

شركة التوصية بالأسهم هي من شركات الأموال، والكتاب فيها يكون بالأسهم المتماثلة في المقدار، وتضم شركاء متضامنين وشركاء موصين.

2 / 4 / 4 الأحكام الشرعية لشركة التوصية بالأسهم

1 / 2 / 4 / 4 الشركاء المتضامنون في شركة التوصية بالأسهم مسؤولون عن التزامات الشركة في أموالهم الشخصية وعلى وجه التضامن، وهم في حكم المضارب بعمله المشارك بهاله، والشركاء الموصون تنحصر مسؤولية كل منهم في حدود الأسهم التي يملكونها ولا تتعدي مسؤوليته إلى أملاكه الخاصة وهم في حكم أرباب المال في المضاربة. ويجوز تحديد مسؤولية بعض المساهمين بدون مقابل عن ذلك التحديد لمسؤوليتهم فيكون في الشركة شركاء متضامنون وشركاء محدودو المسؤولية (انظر البند 9 / 2 / 1 / 4).

2 / 2 / 4 / 4 لا يجوز للشركاء الموصين التدخل في أعمال الشركة، بل لا يسوغ قانوناً ذكر أسهمهم عند إشهارها غالباً، ويكفي بذلك المبالغ المحصلة من الشركاء الموصين.

3 / 2 / 4 / 4 إدارة شركة التوصية بالأسهم يعهد بها إلى أحد الشركاء المتضامنين أو إلى مدير من غير الشركاء. ولا يحق للشركاء الموصين إدارة الشركة.

4 / 2 / 4 / 4 توزع الأرباح بحسب المساهمة، مع استحقاق الشركاء المتضامنين حصة شائعة معلومة زائدة من الربح في مقابل عملهم. أما الخسائر فلا يسأل عنها الشركاء الموصون إلا بنسبة حصتهم في رأس مال الشركة، ويسأل عنها الشركاء المتضامنون بغير تحديد.

5 / 2 / 4 / 4 لا يجوز اشتراط أرباح بنسبة من رأس المال أو بمبلغ مقطوع للشريك الموصي.

5 / 4 شركة المحاصة

1 / 5 / 4 تعريف شركة المحاصة

1 / 1 / 5 / 4 يطبق على شركة المحاصة التعريف الوارد في شركة العنان (انظر البند 1 / 3) وشركة المحاصة مدرجة ضمن شركات الأشخاص لرعاة شخص الشريك من حيث الملاعة والمسؤولية في أمواله الشخصية.

4/5/1 ليس لشركة المحاصة شخصية معنوية؛ لاستارتها عن غير الشركاء،

وليس لها ذمة مالية مستقلة.

4/5/2 الأحكام الشرعية لشركة المحاصة

4/5/1 لا تختلف شركة المحاصة في تكييفها وأحكامها عن شركة العنان. (انظر البند 1).

4/5/2 الشركاء متضامنون ومسئلون عن التزامات شركة المحاصة حتى في أموالهم الخاصة.

4/5/3 عقد شركة المحاصة غير لازم لكن إذا اتفق الشركاء على تحديد مدة لها فعليهم الالتزام بذلك (وانظر البند 4/2/3).

4/5/4 يحق لأحد الشركاء الفسخ بشرط إعلام بقية الشركاء وعدم الإضرار بهم أو بالمعاملين مع الشركة، ويتم إنهاء مشاركته طبقاً لتنصيص موجودات الشركة حقيقة أو حكماً.

5 - المشاركة المتناقصة

1/5 المشاركة المتناقصة عبارة عن شركة يتبعها أحد الشركاء بشراء حصة الآخر تدريجياً إلى أن يتملك المشتري المشروع بكامله. وإن هذه العملية تكون من الشركة في أول الأمر، ثم البيع والشراء بين الشريكين، ولا بد أن تكون الشركة غير مشترط فيها البيع والشراء، وإنما يتبعها الشريك بذلك وبعد منفصل عن الشركة، وكذلك يقع البيع والشراء بعد منفصل عن الشركة، ولا يجوز أن يشترط أحد العقددين في الآخر.

2/5 يجب أن تطبق على المشاركة المتناقصة الأحكام العامة للشركات، وبخاصة أحكام شركة العنان. وعليه لا يجوز أن يتضمن عقد الشركة أي نص يعطي أيّاً من طرف المشاركة الحق في استرداد حصته من رأس مال الشركة.

3/5 لا يجوز اشتراط تحمل أحد الشريكين وحده مصروفات التأمين أو الصيانة ولو بحجة أن عمل الشركة سيؤول إليه.

4/5 يجب أن يقدم كل من الشريكين حصة في موجودات الشركة، سواء كانت مبالغ نقدية أو أعياناً يتم تقويمها مثل الأرض التي سيقام البناء عليها، أو المعدات التي يتطلبها نشاط الشركة. وتعتمد حصص الملكية الخاصة لكل طرف لتحمل الخسارة إن وقعت، وذلك في كل فترة بحسب تناقص حصة أحد الشركين وتزايد حصة الشريك الآخر.

- 5 / 5 يجب تحديد النسب المستحقة لكل من أطراف الشركة (المؤسسة والعميل) في أرباح أو عوائد الشركة، ويجوز الاتفاق على النسب بصورة مختلفة عن حصص الملكية، ويجوز استبقاء نسب الأرباح ولو تغيرت حصص الملكية، ويجوز الاتفاق بين الطرفين على تغيرها تبعاً لتغير حصص الملكية دون الإخلال بمبدأ تحميل الخسارة بنسبة حصص الملكية.
- 6 / 5 لا يجوز اشتراط مبلغ مقطوع من الأرباح لأحد الطرفين (وانظر البند 3 / 1 / 8).
- 7 / 5 يجوز إصدار أحد الشركين وعداً ملزماً يحق بموجبه لشريكه تملك حصته تدريجياً من خلال عقد بيع عند الشراء ويحسب القيمة السوقية في كل حين أو بالقيمة التي يتلقى عليها عند الشراء. ولا يجوز اشتراط البيع بالقيمة الاسمية.
- 8 / 5 لا مانع من تنظيم عملية تملك حصة المؤسسة من قبل شريكها بأي صورة يتحقق بها غرض الطرفين، مثل التعهد من شريك المؤسسة بتخصيص حصته من ربح الشركة أو عائدها المستحق له ليتمكن بها حصة نسبية من حصة المؤسسة في الشركة أو تقسيم موضوع الشركة إلى أسهم يقتني منها شريك المؤسسة عدداً معيناً كل فترة إلى أن يتم شراء شريك المؤسسة الأسهم بكماليها فتصبح له الملكية المنفردة لمحل الشركة.
- 9 / 5 يجوز لأحد أطراف الشركة استئجار حصة شريكه بأجرة معلومة وملحة محددة منها كانت، ويظل كل من الشركين مستنولاً عن الصيانة الأساسية لحصته في كل حين.

- 6

تاريخ إصدار المعيار

صدر هذا المعيار بتاريخ 4 ربيع الأول 1423 هـ = 16 أيار (مايو) 2002 م.

اعتماد المعيار

اعتمد المجلس الشرعي المعيار الشرعي للشركة (المشاركة) والشركات الحديثة وذلك في اجتماعه الثامن المنعقد في المدينة المنورة في 28 صفر - 4 ربيع الأول 1423 هـ = 11 - 16 أيار (مايو) 2002 م.

المجلس الشرعي

رئيساً	- 1	الشيخ / محمد تقى العثمانى
نائباً للرئيس	- 2	الشيخ / عبد الله بن سليمان المنيع
عضوأ	- 3	الشيخ / الصديق محمد الأمين الشرير
عضوأ	- 4	الشيخ / وهبة مصطفى الزحيلي
عضوأ	- 5	الشيخ / عجیل جاسم النشمي
عضوأ	- 6	الشيخ / عبد الرحمن بن صالح الأطرم
عضوأ	- 7	الشيخ / غزالى بن عبد الرحمن
عضوأ	- 8	الشيخ / العياشى الصادق فداد
عضوأ	- 9	الشيخ / عبد الستار أبو غدة
عضوأ	- 10	الشيخ / يوسف محمد محمود قاسم
عضوأ	- 11	الشيخ / داتو حاجى محمد هاشم بن يحيى
عضوأ	- 12	الشيخ / أحمد علي عبد الله

ملحق (أ)

نبذة تاريخية عن إعداد المعيار

قرر المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (5) المنعقد في تاريخ 8-12 رمضان 1421 هـ = 8 كانون الأول (ديسمبر) 2000 م في مكة المكرمة إصدار معيار شرعي للشركة بتكليف مستشار شرعي لإعداد مسودة مشروع المعيار الشرعي للشركة (المشاركة) والشركات الحديثة.

وفي يوم السبت 15 ذي الحجة 1421 هـ = 10 آذار (مارس) 2001 م قررت لجنة الافتاء والتحكيم تكليف مستشار شرعي لإعداد الدراسة الشرعية ومسودة مشروع المعيار الشرعي للشركة (المشاركة) والشركات الحديثة.

وفي اجتماع لجنة الافتاء والتحكيم المنعقد بتاريخ 18 عرم 1422 هـ = 12 نيسان (أبريل) 2001 م ناقشت اللجنة مسودة مشروع المعيار الشرعي للشركة (المشاركة) والشركات الحديثة ، وطلبت من المستشار إدخال التعديلات الالزامية في ضوء ما تم من مناقشات وما أبداه الأعضاء من ملاحظات، كما ناقشت اللجنة مسودة مشروع المتطلبات الشرعية للمضاربة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 20 جمادى الآخرة 1422 هـ = 8 أيلول (سبتمبر) 2001 م وأدخلت التعديلات الالزامية في ضوء ما تم من مناقشات وما أبداه الأعضاء من ملاحظات.

عرضت مسودة مشروع المعيار المعدلة على المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (7) المنعقد في مكة المكرمة في الفترة 9-13 رمضان 1422 هـ = 24-28 تشرين الثاني (نوفمبر) 2001 م، وأدخل المجلس الشرعي تعديلات على مسودة مشروع المعيار الشرعي للشركة (المشاركة) والشركات الحديثة، وقرر إرسالها إلى ذوي الاختصاص والاهتمام لتلقى ما يدلو لهم من ملاحظات تمهيداً لمناقشتها في جلسة الاستئناف.

عقدت الهيئة جلسة استئناف في البحرين بتاريخ 19 - 20 ذي القعده 1422 هـ = 2 - 3 شباط (فبراير) 2002 م، وحضرها ما يزيد عن ثلاثين مشاركاً يمثلون البنوك المركزية، والمؤسسات، ومكاتب المحاسبة، وفقهاء الشريعة، وأساتذة الجامعات، وغيرهم من المعنين بهذا المجال. وقد تم الاستئناف إلى الملاحظات التي أبديت سواء منها ما أرسل قبل جلسة الاستئناف أم ما طرح خلاها، وتولى بعض أعضاء المجلس الإجابة عن الملاحظات والتعليق عليها.

ناقشت لجنة المعايير الشرعية في اجتماعها بتاريخ 21 - 22 ذي الحجة 1422 هـ = 6 - 7 آذار (مارس) 2002 م في البحرين الملاحظات التي أبدت خلال جلسة الاستئناف والملاحظات التي أرسلت كتابة، وأدخلت التعديلات التي رأتها مناسبة.

ناقشت المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (8) المنعقد في المدينة المنورة في الفترة من 28 صفر-4 ربيع الأول 1423 هـ = 11-16 أيار (مايو) 2002 م التعديلات التي أدخلتها لجنة المعايير الشرعية وأدخل التعديلات التي رأها مناسبة واعتمد هذا المعيار بالإجماع في بعض الفقرات، وبالأغلبية في بعضها على ما هو مثبت في محاضر اجتماعات المجلس.

ملحق (ب)

مستند الأحكام الشرعية

مشروعية الشركة (المشاركة)

الشركة بالجملة عند الفقهاء على أربعة أنواع: شركة العنان، وشركة الأبدان، وشركة المفاوضة، وشركة الوجه، وأهمها شركة العنان. وقد ثبتت مشروعيتها بالكتاب، والسنة، والإجماع العجمي:

أما الكتاب: فقوله تعالى: وإن كثيرا من الخلطاء ليفي بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم.^(١)

وأما السنة: فمنها: حديث السائب بن أبي السائب المخزومي: "أنه كان شريك النبي - صلى الله عليه وسلم - في أول الإسلام في التجارة، فلما كان يوم الفتح، قال النبي صلى الله عليه وسلم: مرحباً بأخي وشريكه، لا يداري ولا يداري"^(٢).

ثم إن التعامل بالشركة فيسائر العصور من لدن أول عصر الرسالة، بعد إجماعاً عملياً على جوازها ومشروعيتها.

وهذه الشركات التي عني الفقهاء ببيان أحکامها هي الأساس للشركات الحديثة التي استجدها مثل الشركات المساهمة التي لا ينظر فيها إلى شخص الشريك ولكن ينظر إلى حصة الإسهام في الشركة، ويكون التعويل فيها على الشخصية الاعتبارية. فإن الأحكام والضوابط التي بينها الفقهاء للشركات تغطي ما يتعلق بالشركات الحديثة من أحكام، وأما النظم الإجرائية لتمثيل الشركاء وحفظ حقوقهم وتنظيم الإدارة والمحاسبة فهي من قبيل مقتضيات المصلحة التي لها اعتبارها إذا روّعيت فيها الضوابط الشرعية.

والأساس العام للشركة هو الوكالة، فكل واحد من الشركاء أصيل عن نفسه ووكيل عن بقية الشركاء في التصرف لمصلحة الشركة ويتوافر في شركة المفاوضة الكفالة بالإضافة للوكالة.

(١) سورة ص، آية 24.

(٢) أخرجه الحاكم 61/2، وصححه روالله النعيم.

انعقاد الشركة

- مستند جواز إشراك غير المسلمين أو البنوك التقليدية في عمليات مقبولة شرعاً مع اتخاذ الضمانات الالزمة للالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية: هو ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه عن مشاركة اليهودي والنصراني، إلا أن يكون الشراء والبيع بيد المسلم^(٤). فعلة النهي - وهي المعاملة بالربا أو بالعقود الشرعية الباطلة - متنافية في حالة اتخاذ الضمانات لتطبيق الأحكام الشرعية^(٥). وقد ورد بشأن إشراك البنوك التقليدية قرار من ندوة البركة^(٦).
- مستند جواز الاتفاق على تعديل شروط عقد المشاركة وتغيير نسب الربح: أن هذا الاتفاق لا يقطع الاشتراك في الربح^(٧).

رأس مال الشركة

- مستند جواز أن يكون رأس مال الشركة موجودات غير نقدية (عروض) بعد تقويمها: أن مقصود الشركة جواز تصرف الشركين في المالين جميعاً وكون ربح المالين بينهما وهذا يحصل في العروض كحصوله في الأثمان فيجب أن تصبح الشركة والمصاربة بها كالأثمان ويرجع كل واحد منها عند المفاصلة بقيمة ماله عند العقد^(٨) وهو مذهب المالكيه والحنابلة^(٩).
- مستند وجوب تقويم العملة المختلفة المقدمة كرأس مال الشركة عن العملة المحددة في الشركة بسعر الصرف السائد يوم الأداء: أنه إجراء عقد مصارفة في الذمة بين العملتين ولا يصح ذلك إلا بسعر يوم الأداء. كما يدل عليه حديث ابن عمر رضي الله عنها في بيع الإبل بالبقع^(١٠).
- مستند وجوب تحديد حصص الشركاء في رأس مال الشركة: أن عدم تحديدها يؤدي إلى جهة في رأس المال، "ولا يجوز أن يكون رأس مال الشركة بمثابة لأ، لأنه لا بد من الرجوع به عند المفاصلة، ولا يمكن ذلك مع الجهل"^(١١).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة ٥/٩.

(٥) انظر: المفتى ٧/١١٠-١١١.

(٦) القرار رقم (٩/١) لخوازي ندوات البركة (الناسعة) ص ١٥١.

(٧) انظر: القرار رقم (١١/٨) لخوازي ندوات البركة (الحادية عشر) ص ١٩٤

(٨) المفتى ٧/١٢٤.

(٩) الدسوقي ٢/٥١٧ والمفتى ٩/١٧.

(١٠) سبق تحريريه

(١١) المفتى ٧/١٢٥.

- مستند عدم جواز أن تكون الديون وحدها حصة في رأس المال: أنه لا يتحقق به القدرة على التصرف في ممارسة نشاط الشركة ولأنه قد يؤدي إلى الربا إذا كان الشريك هو المدين⁽¹²⁾. أما إذا كانت الديون تابعة فمستند جواز ذلك مبدأ التبعية حسب القاعدة (التابع تابع ولا يفرد بالحكم) و(يفتقر في التابع ما لا يفتقر في التابع).
- مستند جواز أن تكون الودائع الجارية رأس مال للشركة: هو أنها بالرغم من كونها قرضاً فهي في حكم المقبول؛ لأنها حسابات تحت الطلب، والمؤسسات ملزمة بحسب نظمها وتعليمات الجهات الرقابية بتسليم مبالغها أو دفع الشيكات المسحوبة عليها منها كانت ظروفها.

إدارة الشركة

- مستند جواز حق التصرف لكل شريك في أموال الشركة: أن الشركة مبنية على الوكالة والأمانة فمقتضى الوكالة أنه يحق له التصرف على الوجه الذي يكون لصالح الشركة ومتى أمانة لا يتصرف إلا بما ينفع الشركة⁽¹³⁾.
- مستند عدم جواز تخصيص أجر محدد لمن يستعان به من الشركاء في الإدارة: أن هذا قد يؤدي إلى ضياع رأس ماله وعدم تحمل الخسارة بقدر رأس ماله في حالة وقوعها.
- مستند جواز تكليف أحد الشركاء بمهام الإدارة بعقد منفصل وجواز تخصيص أجر له في هذه الحالة: أنه لا يمثل هنا صفة الشريك بل إنه أجير خاص.

الضمانات في الشركة

- مستند عدم جواز ضياع الشريك إلا بالتعدى وكذلك عدم جواز اشتراط ضياع أي شريك لرأس مال شريك آخر: أن الشركة مبنية على الأمانة ولا يصح ضياع الأمانات⁽¹⁴⁾.
- مستند جواز اشتراط أحد الطرفين في الشركة على الطرف الآخر تقديم كفيل أو رهن لضياع التعدى وما أشبهه: أن هذا الاشتراط لا يتنافي مع مقتضى ضوابط الشركة، والأصل في العقود والمشاركات أن تراعى الشروط ما أمكن⁽¹⁵⁾.
- مستند جواز التعميد من طرف ثالث منفصل في ذمته المالية عن أطراف الشركة بتحمل الخسارة ...: أنه مبني على مجرد التابع ولأنه التزام مستقل عن عقد الشركة، بمعنى أن قيام الطرف الثالث بالوفاء بالتزامه ليس شرطاً في

(12) الدسوقي 3/517 والمغني 5/17.

(13) انظر: المغني 7/128.

(14) انظر: الكمال لأبن نعمة 2/230، والمبلغ 4/256.

(15) انظر: (أ/5) من فتوى شفاعة البركة الأولى 1403هـ قرارات وفتوارى فتاوى البركة ص 18.

- نفاذ العقد. وليس لذلك تأثير سلبي في أصل الضابط الشرعي المقرر وهو عدم جواز ضمان رأس المال أو الربح. وقد صدر في ذلك قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي⁽¹⁶⁾.
- مستند اشتراط عدم ملكية المؤسسة الضامنة للمضمون أو عكسه هو أنه مع وجود الملكية يكون من قبيل ضمان الشريك لشريكه.

نتائج الشركة (الأرباح أو الخسائر)

- مستند عدم جواز الاتفاق على أن يكون تحديد الربح بمبلغ مقطوع أو بنسبة من رأس المال: أنه قد يؤدي إلى قطع الاشتراك في الربح وأنه لا ربح إلا بعد وقاية رأس المال.
- مستند عدم جواز التأجيل في تحديد نسب الأرباح لأطراف الشركة إلى ما بعد حصول الربح: أن في ذلك جهالة تؤدي للنزاع. وأما الاتفاق على تعديليها عند التوزيع، أو التنازل عن شيء منها، فلا أنه حق للشركاء لا يعودونه فجاز لهم ذلك.
- مستند جواز أن تكون نسبة الربح متفقة مع نسبة الحصة في رأس المال أو مختلفة عنها..: أن الربح يستحق إما بالمال أو بالعمل أو بالضمان فإذا تحقق أحد الأسباب الثلاثة فلا مانع من الاتفاق على نسبة الربح حسب تراضي الشركاء وهو مذهب الحنفية والحنابلة⁽¹⁷⁾.
- مستند عدم جواز الاتفاق على تحمل أحد الطرفين الخسارة أو تحميلاها بحسب مختلفة عن حصص الملكية: ما روی في الآخر عن علي رضي الله عنه: الربح على ما يصطلح عليه الشركاء والخسارة على قدر المال⁽¹⁸⁾ ولأن تحمل خسارة نصيب أحد الطرفين للأخر شرط باطل لأنه ظلم له وأكل للمال بغير حق.
- مستند جواز الاتفاق على أي طريقة لتوزيع الربح ثابتة أو متغيرة لفترات زمنية: أن هذا الاتفاق مقيد بألا يفضي إلى ما يتنافى مع الضابط الشرعي المقرر، وهو عدم قطع اشتراك أحد الأطراف في الربح.
- مستند عدم جواز توزيع الربح بين أطراف الشركة بشكل نهائي قبل اقطاع المضروفات والنفقات أنه لا ربح إلا بعد وقاية رأس المال.
- مستند عدم جواز اشتراط مبلغ محدد لأحد الشركاء أن ذلك قد يقطع الاشتراك في الأرباح.

(16) قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 30/5(4).

(17) انظر المدائني شرح البداية للمرثيني 3 / 7 و 8 طبعة، المكتبة الإسلامية، دفاع الصنائع للكاساني 8 / 82 و 83، المدع لابن مفلح 5 / 4، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت 1400 هـ.

(18) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه 4 / 268، طبعة مكتبة الرشد، الرياض.

- مستند عدم جواز الجمع بين نسبة من الربح والأجرة في الشركة أن الأجرة مبلغ مقطوع، وقد لا يحصل من الربح أكثر منها فينقطع الاشتراك في الأرباح. أما في حالة استحقاق الأجرة بعقد مستقل فمستنده أن ذلك ليس شرطاً في الشركة فلا يحصل به انقطاع الشركة في الربح فيكون بمثابة طرف ثالث.
- مستند جواز الاتفاق على أنه إذا زادت الأرباح عن نسبة معينة فإن أحد أطراف الشركة يختص بالربح الزائد عن تلك النسبة: أن هذا الشرط من الشروط الجائزة شرعاً ولا يترتب عليه احتيال قطع الاشتراك في الأرباح⁽¹⁹⁾، وأن رب المال يتحمل الخسارة إذا تبين وقوعها.
- مستند جواز توزيع الربح على أساس التفضيض الحكمي هو: ثبوت جواز العمل بالتقويم شرعاً⁽²⁰⁾ في تطبيقات عديدة، ومنها الزكاة والسرقة وقوله صلى الله عليه وسلم من أعتق شخصاً في عبد فخلاصه في ماله إن كان له مال، فإن لم يكن له مال قوم عليه العبد قيمة عدل.⁽²¹⁾
- مستند جواز توزيع مبالغ تحت الحساب قبل التفضيض على أن تتم التسوية لاحقاً مع الالتزام برد الزيادة: أنه لا ضرر في ذلك على أحد الشركاء ما دام هذا المبلغ قابلاً للتسوية.
- مستند جواز توزيع عائدات الشركة التي تشتمل على موجودات مستغلة قبل التفضيض هو أن هذا التوزيع خاضع للتسوية في النهاية ولا ضرر في ذلك⁽²²⁾.

انتهاء الشركة

- مستند عدم ترتيب أي أثر لنفس الشركة على التصرفات القائمة قبله: هو دفع الضرر عن بقية الشركاء.
- مستند عدم جواز الوعد الملزם من قبل أحد أطراف الشركة بشراء موجودات الشركة بالقيمة الاسمية أنه بمثابة ضمان لرأس المال، وهو من نوع شرعاً. ومستند جواز الوعد بشرائها بالقيمة السوقية أنه ليس في ذلك ضمان بين الشركاء.

(19) البحر الزجاج 5 / ص 83، طبعة دار الكتاب الإسلامي.

(20) اتظر: القرار الرابع لرابطة العالم الإسلامي في الدورة السادسة عشرة بمكة المكرمة بتاريخ 26-10/1422هـ وقرار جميع الفقهاء المسلمين الدولي رقم (30/5) وفتوى رقم (8/2) من فتاوى ندوة البركة الثامنة، فتاوى البركة ص 134.

(21) رواه مسلم، صحيح مسلم 2/1140.

(22) اتظر: قرار جميع الفقهاء المسلمين الدولي رقم (30/5) وقرار المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي، الدورة السادسة عشرة.

القسم الثاني: الشركات الخديمة

مشروعية الشركات الخديمة ترجع إلى ما تقرر في الشريعة من أن الأصل في المعاملات الإباحة ما لم يدل الدليل على التحرير، لا سيما وأن الشركات الخديمة ترجع من حيث التكيف الفقهي إلى واحدة أو أكثر من الشركات الجائزة شرعاً كالعنان والمضاربة ونحوها^(٢٣).

شركة المساهمة

- مستند جواز ضمان الإصدار بدون مقابل أنه التزام لا يترتب عليه محظوظ وهوأخذ العوض عنه. وقد صدر بشأن ذلك قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي^(٢٤).
- مستند عدم جواز شراء الأسهم بقرض ربوى من السماسار أو غيره لقاء رهن السهم هو ما في ذلك من المراباة وتوثيقها بالرهن^(٢٥)، وهو من الأعمال المحرمة بالنص على لعن أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه.
- مستند عدم جواز بيع أسهم لا يملكونها البائع ... أنه يترتب على ذلك بيع ما ليس في ضمان البائع ولا في ملكه، وهو منهي عنه شرعاً.
- مستند جواز رهن الأسهم أن الرهن مشروع ، وما يجوز بيعه يجوز رهنته. وهذا في حالة عدم وجود نص من نظام الشركة على منع هذا التصرف، لأن الشرط يجب الوفاء به.
- مستند جواز أن يكون السهم للأمر: أنه نوع من انتقال الحصة إلى مساهم آخر بالرضا الضمني من بقية أصحاب حقوق الملكية القابلين بنظام الشركة^(٢٦).
- مستند جواز أن يكون السهم لحاملاه: أنه بيع من المساهم لحصته إلى مساهم آخر بالرضا الضمني من بقية حملة الأسهم القابلين بنظام الشركة، والجهالة هنا تؤول للعلم عند الحاجة إلى معرفة حامل السهم^(٢٧).
- مستند عدم جواز إصدار أسهم ممتازة أن ذلك يؤدي إلى قطع الاشتراك في الربح، ووقوع الظلم على الشركاء الآخرين^(٢٨).
- مستند عدم جواز إصدار أسهم التمتع: أن ما يأخذه أصحاب هذه الأسهم هو حقهم في الربح، ولأن إطفاءها صوري، وعليه يقعون مالكين لها ومستحقين عند التصفية^(٢٩).

(٢٣) انظر: الشركات د. عبدالعزيز المياط / 158-159 .

(٢٤) قرار رقم ٦٣ (١/٧).

(٢٥) انظر: قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٦٣ (١/٧).

(٢٦) انظر: قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٦٣ (١/٧).

(٢٧) انظر: قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٦٣ (١/٧).

(٢٨) انظر: قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٦٣ (١/٧).

(٢٩) انظر: قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٦٣ (١/٧).

شركة التضامن

- مستند صحة التزام الشركاء المتضامنين بالمسؤولية على وجه التضامن: أن التضامن بين الشركاء في هذه الحالة خاضع لأحكام الكفالة، وإن كل واحد منهم للأخر بالتصريف خاضع للوكلالة كما في شركة المفاوضة المبنية على الكفالة والوكلالة، وقد تراضى الشركاء على هذا التضامن إذ ليس فيه استغلال لأحد them أو ظلم له⁽³⁰⁾.
- مستند عدم جواز تخارج الشريك مع الغير في شركة التضامن بدون اتفاق جميع الشركاء أن لشخصه اعتباراً في الشركة لشمول التضامن لأملاكه الخاصة.

شركة التوصية البسيطة أو بالأسماء

- مستند عدم جواز تدخل الشركاء الموصين في شركة التوصية البسيطة أو بالأسماء أنها شروط رضي بها الشركاء ولا تخل بمقتضى الشركة.
- مستند تحديد مسؤولية الشركاء الموصين في شركة التوصية البسيطة بمحضهم أنهم بمثابة أرباب المال في المضاربة.

شركة المحاصة

مستند جواز الفسخ من أي من الشركاء في شركة المحاصة أن الأصل في الشركة جواز الفسخ إذا لم يترتب عليه ضرر، الحديث: لا ضرر ولا ضرار⁽³¹⁾.

المشاركة المتناقصة

- مستند القول بأنه يجب أن تطبق على المشاركة المتناقصة الأحكام العامة للشركات، وبخاصة أحكام شركة العنان هو: وقاية هذه الشركة الجديدة من أن تكون مجرد عملية تمويل يلتزم العميل بسداده مع عوائد الشركة.
- مستند عدم جواز تحويل أحد الشريكين مصروفات التأمين أو الصيانة أن هذا الاشتراط منافي لمقتضى عقد المشاركة⁽³²⁾.

(30) انظر: الشركات د. عبدالعزيز الحباط 235 / 2.

(31) أخرجه ابن ماجه (انظر سنن ابن ماجه 2 / 784).

(32) انظر: فتاوى بيت التمويل الكويتي فتوى رقم 219

التعريفات

شركة العقد

هي اتفاق اثنين أو أكثر على خلط ماليهما أو عمليهما أو التراخيص في النية بقصد الاسترداد.

شركة الملك

اختلاط ملك اثنين أو أكثر، يتحقق عنه الاشتراك في استحقاق الربح المتحقق أو الربح أو الارتفاع في القيمة، وكذلك تحمل الخسارة إن وقعت.

وشركة الملك قد تحصل بالاضطرار كالميراث لشخص شائعة للورثة، أو بالاختيار كما في حالة ملك اثنين أو أكثر حصصاً شائعة في موجود معين.

شركة المقاومة

هي كل شركة يتساوى فيها الشركاء في المال والتصرف والذين من ابتداء الشركة إلى نهايتها.

شركة المزارعة

هي: الشركة في الزرع بدفع أرض لمن يزرعها ويقوم عليها بجزء مشاع معلوم من الخارج.

شركة المساقاة

هي: الشركة التي تتمثل في دفع شجر مغروس معلوم له ثمر مأكول لمن يعمل عليه بجزء مشاع معلوم من ثمره.

شركة المغارسة

هي الشركة التي تقع على دفع أرض ليس فيها شجر - إلى رجل ليغرس فيها شجر، على أن ما يحصل من الفراس والثمار تكون ينتهيها بنسبة معلومة.

القسمة

هي إنتهاء حالة الشيوع في الملك بقسمة الموجودات نهائياً بتميز الحقوق وإفراز الأنصباء. وعلى ذلك عرفت بأنها "جمع نصيب شائع في معين". أي في نصيب معين.

شركة التضامن

- مستند صحة التزام الشركاء المتضامنين بالمسؤولية على وجه التضامن: أن التضامن بين الشركاء في هذه الحالة خاضع لأحكام الكفالة، إذن كل واحد منهم للآخر بالتصريف خاص بـاللوكلة كما في شركة المقاوضة المبنية على الكفالة والوكلة، وقد تراضى الشركاء على هذا التضامن إذ ليس فيه استغلال لأحد them أو ظلم له⁽³⁰⁾.
- مستند عدم جواز تخارج الشريك مع الغير في شركة التضامن بدون اتفاق جميع الشركاء أن لشخصه اعتباراً في الشركة لشمول التضامن لأملاكه الخاصة.

شركة التوصية البسيطة أو بالأسماء

- مستند عدم جواز تدخل الشركاء الموصين في شركة التوصية البسيطة أو بالأسماء أنها شروط رضي بها الشركاء ولا تخل بمقتضى الشركة.
- مستند تحديد مسؤولية الشركاء الموصين في شركة التوصية البسيطة بحصصهم أنهم بمثابة أرباب المال في المضاربة.

شركة المحاصة

- مستند جواز الفسخ من أي من الشركاء في شركة المحاصة أن الأصل في الشركة جواز الفسخ إذا لم يترتب عليه ضرر، لحديث: لا ضرر ولا ضرار⁽³¹⁾.

المشاركة المتناقضة

- مستند القول بأنه يجب أن تطبق على المشاركة المتناقضة الأحكام العامة للشركات، وبخاصة أحكام شركة العنان هو: وقاية هذه الشركة الجديدة من أن تكون مجرد عملية قوييل يقرض يلتزم العميل بسداده مع عوائد الشركة.
- مستند عدم جواز تحويل أحد الشريكين مصروفات التأمين أو الصيانة أن هذا الاشتراط منافي لمقتضى عقد المشاركة⁽³²⁾.

(30) انظر: الشركات د. عبدالعزيز المباتط 2/235.

(31) أخرجه ابن ماجه (انظر سنن ابن ماجه 2/784).

(32) انظر: فتاوى بيت التحرير الكويتي فتوى رقم 219

القسم الثاني: الشركات الحديثة

مشروعية الشركات الحديثة ترجع إلى ما تقرر في الشريعة من أن الأصل في المعاملات الإباحة ما لم يدل الدليل على التحرير، لا سيما وأن الشركات الحديثة ترجع من حيث التكيف الفقهي إلى واحدة أو أكثر من الشركات الجائزة شرعاً كالعنان والمضاربة ونحوها^{٢٣}.

شركة المساهمة

- مستند جواز ضمان الإصدار بدون مقابل أنه التزام لا يترتب عليه محظوظ وهو أخذ العرض عنه. وقد صدر بشأن ذلك قرار بجمع الفقه الإسلامي الدولي^{٢٤}.
- مستند عدم جواز شراء الأسهم بقرض ربوى من السمسار أو غيره لقاء رهن السهم هو ما في ذلك من المرابة وتوثيقها بالرهن^{٢٥}، وهو من الأعمال المحرمة بالنص على لعن أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه.
- مستند عدم جواز بيع أسهم لا يملكها البائع ... أنه يترتب على ذلك بيع ما ليس في ضمان البائع ولا في ملكه، وهو منهي عنه شرعاً.
- مستند جواز رهن الأسهم أن الرهن مشروع ، وما يجوز بيعه يجوز رهنه. وهذا في حالة عدم وجود نص من نظام الشركة على منع هذا التصرف، لأن الشرط يجيز الوفاء به.
- مستند جواز أن يكون السهم للأمر: أنه نوع من انتقال الحصة إلى مساهم آخر بالرضا الضمني من بقية أصحاب حقوق الملكية القابلين بنظام الشركة^{٢٦}.
- مستند جواز أن يكون السهم لحامله: أنه بيع من المساهم لحصته إلى مساهم آخر بالرضا الضمني من بقية حلة الأسهم القابلين بنظام الشركة، والجهالة هنا تؤول للعلم عند الحاجة إلى معرفة حامل السهم^{٢٧}.
- مستند عدم جواز إصدار أسهم ممتازة أن ذلك يؤدي إلى قطع الاشتراك في الربح، ووقوع الظلم على الشركاء الآخرين^{٢٨}.
- مستند عدم جواز إصدار أسهم التمتع: أن ما يأخذه أصحاب هذه الأسهم هو حقهم في الربح، ولأن إطفاءها صوري، وعليه يبكون مالكين لها ومستحقين عند التصفية^{٢٩}.

(23) انظر: الشركات د. عبدالعزيز الخطاط / 158-159.

(24) قرار رقم ٦٣ (١/٧).

(25) انظر: قرار بجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٦٣ (١/٧).

(26) انظر: قرار بجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٦٣ (١/٧).

(27) انظر: قرار بجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٦٣ (١/٧).

(28) انظر: قرار بجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٦٣ (١/٧).

(29) انظر: قرار بجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٦٣ (١/٧).

شركة التضامن

- مستند صحة التزام الشركاء المتضامنين بالمسؤولية على وجه التضامن: أن التضامن بين الشركاء في هذه الحالة خاضع لأحكام الكفالة، وإن كل واحد منهم للأخر بالتصرف خاضع للوكلة كما في شركة المقاومة المبنية على الكفالة والوكلة، وقد تراضى الشركاء على هذا التضامن إذ ليس فيه استغلال لأحد them أو ظلم له⁽³⁰⁾.
- مستند عدم جواز تخارج الشريك مع الغير في شركة التضامن بدون اتفاق جميع الشركاء أن لشخصه اعتباراً في الشركة لشمول التضامن لأملاكه الخاصة.

شركة التوصية البسيطة أو بالأسماء

- مستند عدم جواز تدخل الشركاء الموصين في شركة التوصية البسيطة أو بالأسماء أنها شروط رضيها الشركاء ولا تخلي بمقتضى الشركة.
- مستند تحديد مسئولية الشركاء الموصين في شركة التوصية البسيطة بحصصهم أنهم بمثابة أرباب المال في المضاربة.

شركة المحاصة

- مستند جواز الفسخ من أي من الشركاء في شركة المحاصة أن الأصل في الشركة جواز الفسخ إذا لم يترتب عليه ضرر، الحديث: لا ضرر ولا ضرار⁽³¹⁾.

المشاركة المتناقصة

- مستند القول بأنه يجب أن تطبق على المشاركة المتناقصة الأحكام العامة للشركات، وبخاصة أحكام شركة العنان هو: وقاية هذه الشركة الجديدة من أن تكون مجرد عملية تمويل يقرض يلتزم العميل بسداده مع عوائد الشركة.
- مستند عدم جواز تحويل أحد الشركين مصروفات التأمين أو الصيانة أن هذا الاشتراط منافي لمقتضى عقد المشاركة⁽³²⁾.

(30) انظر: الشركات د. عبدالعزيز الخياط /235/2.

(31) أصرّج ابن ماجه (انظر سنن ابن ماجه /2/ 784).

(32) انظر: فتاوى بيت التمويل الكويتي فتوى رقم 219

ملحق (ج)

التعريفات

شركة العقد

هي اتفاق اثنين أو أكثر على خلط مالييهما أو عمليهما أو التزاميهما في النهاية بقصد الاستریاح.

شركة الملك

اختلاط ملك اثنين أو أكثر، يتعي عنه الاشتراك في استحقاق الربح المتتحقق أو الريع أو الارتفاع في القيمة، وكذلك تحمل الخسارة إن وقعت.

وشركة الملك قد تحصل بالاضطرار كاليراث لشخص شائعة للورثة، أو بالاختيار كما في حالة ملك اثنين أو أكثر حصصاً شائعة في موجود معين.

شركة المقاوضة

هي كل شركة يتساوى فيها الشركاء في المال والتصرف والدين من ابتداء الشركة إلى نهايتها.

شركة المزارعة

هي: الشركة في الزرع بدفع أرض لمن يزرعها ويقوم عليها بجزء مشاع معلوم من الخارج.

شركة المساقاة

هي: الشركة التي تمثل في دفع شجر مغروس معلوم له ثمر مأكول لمن يعمل عليه بجزء مشاع معلوم من ثمره.

شركة المغارسة

هي الشركة التي تقع على دفع أرض -ليس فيها شجر- إلى رجل ليغرس فيها شجرا، على أن ما يحصل من الغراس والثمار تكون ينتهاها بنسبة معلومة.

القسمة

هي إنتهاء حالة الشيوع في الملك بقسمة الموجودات نهائياً بتميز الحقوق وإفراز الأنصباء. وعلى ذلك عرفت بأنها "جمع نصيب شائع في معين". أي في نصيب معين.